***المحور الرابـــع:ضبط التسلـــح و نــــــــــزع الــــــــــسلاح Arms Control and Disarmament***

1. ***فرز المفاهيم وحدود التعريف:***

**خلفية تناول مشكلة نزع السلاح وتطورها في العلاقات الدولية:**

يرتبط مفهوم نزع السلاح في العلاقات الدولية **بواجب القضاء على الأسلحة الهجومية** التي تملكها الدول ومنع انتشارها، في سبيل **ضمان السلم والأمن الدوليين**. وتعتبر مشكلة نزع السلاح من أهم المشاكل المطروحة منذ القرن التاسع عشر، بحيث ربط الباحثين طريقة تسويتها بمصير السلام والأمن في النظام الدولي منذ عقد معاهدة وستفاليا. يمكن تتبع مسار الاهتمام بهاجس نزع السلاح ضمن المحطات التاريخية المتعاقبة، فقد عرضت أول مرة منذ عام **1899**، ضمن أشغال **مؤتمر لاهاي الأول** ثم نوقشت في **مؤتمر لاهاي الثاني** عام **1907**، وكان من نتائجه إبرام اتفاقيات دولية عديدة، نصت على إقرار نظام خاص لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، إلى جانب تدوين قواعد خاصة بالحرب، وكذا إنشاء محكمة التحكيم الدولية الدائمة في لاهاي. ورغم ما تمخضت عنه من قواعد حول نزع السلاح، إلا أن مآلها كان الفشل بدليل قيام الحرب العالمية الأولى في 1914.

إنتقل موضوع نزع السلاح إلى أروقة **عصبة الأمم** التي شددت على ربط الأمن الدولي بضرورة تخفيض التسلح إلى حد يتناسب مع أمن كل دولة. فقد تشكلت لجنة استشارية دائمة للتسليح لكي تضع برنامج هذا التخفيض وتقوم بعرضه على مجلس العصبة. لكن الجهود التي بذلتها العصبة في هذا السبيل باءت بالفشل، ويعزو البعض ذلك إلى تهاون هذه المنظمة الدولية في الرقابة على برامج التسلح، مما أدى إلى اختلال توازن القوة بين الدول.

انتقل الاهتمام بهذا الموضوع إلى **الأمم المتحدة** كمنظمة عالمية معنية بالسلم والأمن الدوليين، بعد تجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية ضمن **مواد الميثاق** **11و26و47**. وفي ظل ظهور السلاح النووي، صدر **قرار أول للجمعية العامة بتاريخ 24 جانفي** **1946**، يقضي بإنشاء **لجنة الطاقة الذرية** مهمتها تقديم مقترحات للقضاء على الأسلحة بمختلف أنواعها "الدمار الشامل"، كما أعقب ذلك إنشاء **لجنة الأسلحة التقليدية في فيفري** **1947**، وكان هدف هاتين اللجنتين يكمن في ضمان عدم استخدام الطاقة الذرية في الأغراض غير السلمية. كما تشكلت عام 1952لجنة نزع السلاح لكي تعمل تحت إشراف مجلس الأمن الدولي، تلاها مقترح الرئيس الأمريكي آنذاك إيزنهاور الذي قد عام **1953 مخطط الذرة من أجل السلام** ، الذي اقترح فيه تعاونا دوليا واسعا في مجال الطاقة النووية في مقابل مراقبة الأمم المتحدة، مما أفضى لاحقا إلى **تأسيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية** **IAEA** عام **1957**.

أدى التعاون الدولي في ستينيات القرن العشرين، خصوصا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي إلى إبرام **معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام** **1968** **كآلية عالمية لنزع السلاح** ومنع انتقال التكنولوجيا النووية العسكرية إلى دول غير نووية.

**تعريف نزع السلاح:**

وردت تعريفات عديدة لنزع السلاح **Disarmament**، تصب جميعها في فكرة التخلص من الأسلحة الهجومية التي قد تؤدي في حال استخدامها إلى حروب مدمرة ومكلفة، وتعني " بمفهومها العام، إما الخفض الجزئي أو التخلص الكلي من الأدوات المادية والبشرية التي تساعد على ممارسة العنف المسلح في العلاقات الدولية".

 وهي تتبع قاعدة: **أسلحة أقل تؤدي إلى أمن أكبر**، حسب ما جاء في تعريف كارين مينغست:

Disarmament is the policy of eliminating a State’s offensive weaponry ; that may occur for all classes of weapons or for specified weapons only, the logic of the policy is that fewer weapons leads to greater security.

يعد مصطلح نزع السلاح أقدم من مصطلح ضبط التسلح ويعني نزع السلاح : التدمير الشامل للأسلحة والتخلص من القوات المسلحة بما يحقق هدف إقامة عالم تتخلى فيه الدول عن وسائل القتال، وهي مسألة لا تتفق مع طبيعة الإنسان والمجتمعات الإنسانية وأهداف الدول ومصالحها (**مفارقة الحاجة إلى الأسلحة والقضاء عليها**)، ولأن الدول وصلت إلى قناعة تامة أنها غير قادرة على التخلي عن الدفاع عن مصالحها من خلال سياساتها التسلحية، ولكن في وسعها تنظيم عملية التسلح والتحكم في مسارها بما يخدم الأمن الوطني والدولي.

وتختلف صيغ تطبيق مفهوم نزع السلاح، حسب **المقاربات** التي يمثلها كل من **سموك** **Smoke** **وهارمان** **Harman**:

- حظر فئة من الأسلحة"كيماوية مثلا"

- التخفيض المعتبر للقوات "في أوربا مثلا"

- نزع السلاح من مناطق معينة"في السودان أو كولومبيا مثلا"

- إقامة إجراءات صارمة للتحقق"أسلحة نووية أو كيماوية"

- تطوير بديل للدفاع"الدفاع غير المستفز وغير العنيف"

 وقد قدم أصحاب **المنظور** **المثالي/الليبرالي** في العلاقات الدولية جملة من **الحجج المؤيدة لقرار نزع السلاح**، نظرا لخدمته **لمسألة الأمن الدولي**. نوجزها في الآتي:

**الحجة الأخلاقية**؛ فنزع السلاح يعمل على تشجيع تبني قيم **السلام**، بحيث ينتهي الأمر إلى إمكانية **حل النزاعات الدولية** دون التوقف على قرارات توظيف الأسلحة للحسم العسكري، مع أن **الواقعيون** يشككون في مصداقية ضمان القيم الأخلاقية لدى الدول، وهي تتفاعل في نظام قوامه الغش والتحايل على قاعدة عدم استخدام القوة.

**الحجة الاجتماعية**؛ قوامها فرضية أن التخلي على خيار التسلح بين الدول، يتعزز الإدراك بواجب **العيش في سلام في أوساط الأفراد والشعوب المختلفة،** مع أن **الواقعيون** يصرون على ضرورة توفر جيوش قوية وحديثة لاستتباب الأمن العام، والحفاظ على صيرورة سلطة الدولة ووظائفها في زمن الحرب، داخلية كانت أم خارجية.

**الحجة الاقتصادية**؛ ترتكز على **القيمة المالية لنبذ التسلح** على مختلف صوره، لأن قبول الدول التخلي عن الوسائل العسكرية الهائلة التي هي بحوزتها، **سيوفر عليها تكاليف باهضة**، مما يحول الموارد المالية المخصصة للإنفاق إلى قطاعات أكثر إنتاجية وأقل ميلا للخيار العسكري.

**الحجة السياسية**؛ تقوم على فائدة نزع السلاح في التقليل التدريجي والفعال من مخاطر الإدراك المشوه، واحتمالات استئناف سباق التسلح بين الخصوم بطريقة تمنع ظواهر الفعل ورد الفعل "**المعضلة الأمنية**" المذكورة سابقا.

**الحجة القانونية**؛ ترى في نزع السلاح تشجيعا مباشرا على **إصلاح النظام الدولي** عبر إعطاء تأثير أكبر **لمؤسسات الأمن الجماعية** وتقليل ما للدول منها، على غرار **الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية**.

إن **عدم القدرة على نزع السلاح في العالم خاصة بعد ظهور الأسلحة النووية** قاد إلى قناعة بأن **البديل لنزع السلاح هو ضبط التسلح** .

**إن ضبط التسلح لا يعني إلغاء السلاح** ويعرفه روبرت يووي بأنه :اتفاقية بين عدة قوى لتنظيم بعض جوانب قدراتهم العسكرية أو قدراتهم الكامنة.

ملاحظة مهمة:

**تعددت ترجمات عبارة Arms Control إلى العربية، وهي تصب في المعنى ذاته: ضبط التسلح / مراقبة التسلح / التحكم في التسلح**

بدأت جهود مراقبة التسلح خلال الستينيات من الحرب الباردة بين القوتين العظميين، حيث تم توقيع عشرات الاتفاقيات التي تستهدف ضبط سياسات التسلح النووي، فأغلب الاتفاقيات التي جرى إبرامها منذ 1945 في المجال النووي تدخل ضمن ما يسمى بضبط التسلح وليس بنزع السلاح حسب ما ذهب إليه **الخبير الإستراتيجي برونو تيرتري**، ويؤشر ذلك للانتقال من فكرة نزع السلاح إلى ضبطه دون القضاء عليه، فإذا كانت عملية نزع السلاح تستهدف القضاء الكلي لا الجزئي على مقدرة الدولة العسكرية، فإن مراقبة التسلح تعني القضاء على الحواجز المؤدية إلى الضربة الأولى، ومع حدوث نوع من الاستقرار في ميزان الردع النووي بتحقيق المقدرة على الضربة الثانية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي، وُقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية نظرا للاعتبارات التالية:

ا/ تأكد إستحالة النزع الكلي والشامل للأسلحة – سواء كانت تقليدية أم نووية - في النظام الدولي، لأن ذلك غير منطقي من منظور فلسفة الدول حول الأمن والاستقرار .

ب/ قناعة قادة الدول بعدم توافق المصالح والتصورات حول فكرة الأمن الدولي، لأنه في ظل التسليم بالطابع التنافسي للنظام الدولي الراهن، يستحيل قبول تصور إقامة عالم خال تماما من وسائل الدفاع "الأسلحة".

ج/ إحلال مفهوم توازن القوى محل مفاهيم القوة المطلقة، مما يجعل الاستقرار مرهونا بانتهاج الدول منطق ضبط وتيرة ونسب التسلح بدلا من نفيها نفيا مطلقا. فقد ازدادت أهمية مفهوم ضبط التسلح والحد منه مع تنامي المقدرات التدميرية النووية في النظام الدولي.

يعرف ضبط التسلح **Arms Control** " ضبط التسلح والتحكم فيه بأنها الجهود الدولية المبذولة قصد الوصول إلى حالة من التوازن في التسلح، بحيث يكون لكل دولة قدر مناسب من الأمن عبر الحد أو التقليل من التهديدات التي يمكن توقعها من بقية الفواعل في النظام الدولي.

يعرفه **بول** **هيدلي** **Hedley** **Bull** بأنها" صورة التعاون بين الدول المتعادية في المجال عسكري، سواء كان التعاون قائم على أساس مصالح الدول المتعاونة أصلا، أو المصالح المشتركة على نطاق أوسع"([[1]](#footnote-2)) ويوجز أهدافه كعملية دولية في النقاط التالية:

ا-المساهمة في الأمن الدولي وإيقاف الانزلاق نحو الحرب

ب-إطلاق مجال الإنفاق "الموارد الاقتصادية" باستثناء التسلح العسكري

ج-منع الاستعداد للحرب

 ولأجل فهمها كظاهرة دولية، نستعرض خصائصها:

* تتحقق على **أساس اتفاقي رضائي، لا على أساس الإجبار**، مع ضرورة أن يتطور ليشمل هدف تخليص العالم من إمكانية حدوث مواجهة عسكرية شاملة.
* **قبول الأسلحة بدلا من رفضها التام**، شريطة تأطيرها ضمن القوات العسكرية المستقرة التي تعزز الأمن والسلم؛ أي إبقائها بحوزة الدول في إطار منظم.
* **اعتبار الإدراك سببا للحروب وليست الأسلحة**؛ مادامت هذه الأخيرة قابلة للتحكم والضبط ضمن مستويات تجنب استخدامها ضد الدول.
* **تستهدف عقلنة التكاليف بعيدا عن زيادة التسلح**؛ أي الإبقاء على عدد محدد من الأسلحة يقي الدولة نفقات باهضة على عدد هائل من المعدات العسكرية ضمن ترساناتها العسكرية.

يمكن جمع أهدافها كعملية واعية وعقلانية في مجال التسلح والأمن في النقاط الثلاث التالية:

\*جعل الحرب أقل احتمالا " تجنبها ".

\*تخفيف الأضرار المحتملة "حجم الدمار" من وراء نشوب الحرب.

\*تفادي التكاليف والأعباء المادية للحرب.

***2- دوافع نزع السلاح وأنواعه:***

يمكن تلخيصها في ما يلي:

**الدوافع الأمنية**: تتمثل في القضاء على أحد أخطر مسببات الحرب وعدم الاستقرار العالمي، لأن تكديس الأسلحة كما ونوعا يزيد من ميل الدول نحو الشك المتبادل، ويدفعها للمواجهة خصوصا إذا كانت تعيش في حالة من العداء المستمر على غرار الهند وباكستان في منطقة جنوب آسيا، وكذا منطقة الشرق الأوسط.

**الدوافع الاقتصادية**: ترتبط ترتيبات نزع السلاح بالرغبة في التقليل من النفقات المالية الموجهة لقطاع التسليح في ميزانيات الدول المعنية، بحيث يمكن تحويل الأموال المخصصة للأسلحة ومعداتها نحو قطاعات أكثر فائدة على المجتمع والتنمية بصفة عامة، مما جعل العديد من الأصوات ترتفع من هيئات المجتمع المدني والعلماء والشعوب في مختلف أنحاء العالم مطالبة بإيقاف سباق التسلح، ودعوة الأمم المتحدة لأجل الضغط على القوى الكبرى لكي تتوقف عن تطوير ترساناتها من الأسلحة التقليدية أو النووية التخلص من مصدر من مصادر الإنفاق على أدوات العنف والصراع في النظام الدولي.

**الدوافع الإستراتيجية**: تشير إلى رغبة الدول في الانخراط في ترتيبات إقليمية وعالمية للتعاون المتبادل في مختلف المجالات، على حساب إضعاف مصداقية التسلح التي طالما كانت سببا في إطالة أمد الحرب الباردة، فالعديد من المنظمات غير الحكومية لازالت تناشد الدول الكبرى للتخلص من الأسلحة النووية باعتبارها مصدرا دائما للخوف المتبادل، وسببا إضافيا للنزاعات الدولية، كونها تهدد بشن حرب إفناء عالمية، مثلما يدل على ذلك الوضع المحتقن في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة الشرق الأوسط في ظل التهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل.

**أنـــــــواع نزع السلاح:**

**أ \_ من حيث الشمول**؛ ويقسم إلى:

 **1- نزع السلاح الشامل**: وهو نوع من نزع السلاح مسيطر عليه بشكل فعال ومضمون، ويتطلب **الإلغاء الكامل** للقوات المسلحة الوطنية وإلغاء كل الأسلحة التي تمتلكها، مثل **تجريد ألمانيا من جيشها وأسلحته بعد الحرب العالمية الثانية** .

2**- نزع السلاح الجزئي**: وهو مشابه لعملية **خفض التسلح**، وينطوي على إجراء **تخفيضات متبادلة في مستويات التسلح كما ونوعا.**

**ب- من حيث عدد الأطراف؛** ويقسم إلى**:**

**1- نزع السلاح من جانب واحد:** وذلك حينما يعمد **طرف واحد** إلى **نزع سلاحه بشكل منفرد** ببعض أنواع الأسلحة، فمثلا **قامت بريطانيا بخفض عدد قواتها المسلحة بعد الحرب العالمية الأولى بشكل منفرد** .

**2-نزع السلاح متعدد الأطراف:** وذلك حينما تتفق **عدة دول** على إجراءات لنزع السلاح فيما بينها، مثل **معاهدة حظر الانتشار النووي عام 1968.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **نزع السلاح المنفرد** | **ويقصد به نزع السلاح من جانب واحد دون أن يقابل ذلك أي التزام مماثل من قبل الطرف الآخر، ويتميز هذا النوع بالسرعة والمرونة والكلفة المنخفضة.** | **Unilateral Disarmament** |
| **نزع السلاح الثنائي** | **ويقصد به أن تقتصر مفاوضات ضبط التسلح بين دولتين فقط.** | **Bilateral Disarmament** |
| **نزع السلاح المتعدد الأطراف** | **ويقصد به إجراء مفاوضات حول نزع السلاح وضبط التسلح بين عدة دول من أجل التوصل إلى اتفاقية .** | **Multilateral Disarmament** |

**ج \_ من حيث المستوى؛** ويقسم إلى**:**

**1**- **خفض التسلح** ويتضمن **اتفاق متبادل حول خفض مستويات الأسلحة** **بين الدول**، ويمكن أن تكون على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي.

2- **الحد من التسلح**: ويتضمن **اتفاقيات بين دولتين أو أكثر لتحديد السلاح**، مثل **تقييد بيع تكنولوجيا السلاح إلى بلد ثالث**.

**د \_ من حيث الإرادة؛** ويقسم إلى**:**

**1- نزع السلاح الإجباري** ويكون بحالتين **:**

**الحالة الأولى:** يفرض على دولة **بمثابة عقوبة** نتيجة خسارتها الحرب.

**الحالة الثانية:** يتم بموجب **شروط اتفاق متبادل** بين الدول على نزع السلاح.

**2-نزع السلاح الطوعي:** وهو نزع السلاح الذي يتم بإرادة الدول طواعية.

***3- نظريات نزع السلاح:***

هناك عدة نظريات رئيسية لنزع السلاح:

1**/ نظرية النزع المنفرد للسلاح**: سادت هذه النظرية فترة الحرب الباردة عندما دعا أصحابها الغرب إلى نزع السلاح النووي مخافة الانزلاق نحو حرب نووية مدمرة، حتى في ظل رفض السوفييت نزع سلاحهم أيضا. وهي تنطلق من التسليم بخطورة سباق التسلح النووي وفكرة الردع المبنية عليها، لأن آثار مواجهة نووية لم تعد بعيدة المنال، نظرا لسهولة قيامها بسبب كثرة الحوادث النووية وسوء التقدير والإدراك من جانب قادة الدول، ناهيك عن الاتساع التدريجي لعدد الدول النووية واحتمال تحول الحروب المحدودة إلى حروب عامة عن طريق التصعيد.

2**/نظرية التوازن**: ترتكز هذه النظرية على فكرة **التوازن والاستقرار** **Balance/Stability**؛ بناءا على فرضية أن الحروب يمكن تفاديها إذا تحقق مستوى متعادل للتسليح لكل من الطرفين، وهذا ما يمكن الحصول عليه من خلال خلق نوع من التكافؤ في المخزون الحالي من الأسلحة، وفرض ضمانات عملية وفعالة للتحقق من مطابقة هذه الإجراءات لنصوص الاتفاقيات التي تعقدها الأطراف المعنية.

ينقسم دعاة هذه النظرية إلى فريقين:

**الفريق الأول** يدعو إلى تحقيق **التوازن في الأسلحة كلها؛ التقليدية والنووية**، ولذلك يطلق عليهم اسم مدرسة التوازن الشامل. وهي تستهدف القضاء على العنف الذي يطبع العلاقات الدولية بسبب انتشار الأسلحة واستخدامها مما يهدد الاستقرار الدولي.

أما **الفريق الثاني** فهو يفضل تحقيق **التوازن في مجال الأسلحة النووية فقط** دون غيرها، ولذلك يوصفون بأصحاب مدرسة التوازن النووي. فهم يؤمنون بصعوبة تحقيق نظام التفتيش في كل أنواع الأسلحة، نظرا للصعوبات التي تعتري المسؤولين القائمين على ذلك، ناهيك عن اختلاف مصالح الدول ومعتقداتها في هذا المجال، وبذلك فإنهم يستحسنون فكرة التوازن في مجال الأسلحة النووية كوسيلة للتحكم في أكبر مصادر الخطر في سباق التسلح من هذا الطراز.

**3/ نظرية الحظر المحدود**: تنطلق هذه النظرية من افتراض استحالة تجنب الحروب بما في ذلك الحروب النووية، وبالتالي ما يمكن فعله هو ضمان الحيلولة دون تحول الحرب إلى حرب تدمير شامل، حتى ولو استخدمت فيها الأسلحة النووية، وعلى هذا تركز النظرية على اهتمامها على طريقة تفادي العواقب التي لا يرغب فيها الطرفان، وهي النتائج الناجمة عن حروب الانتحار المتبادل والحرب عن طريق الخطأ. وقصد تفادي ذلك، يقترح أصحاب النظرية على كل من الجانبين التوقف عن تطوير أسلحتهم النووية أكثر من الحد الرهيب الذي وصل إليه، وأن يمتنعا عن إنتاج وسائل الحرب الكيماوية والبيولوجية التي يمكن أن تكون لها نفس القوة التدميرية الخطيرة، وتعتبر معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام 1968 أكبر خطوة في سبيل الحظر المحدود للأسلحة النووية.

**4/ النظرية التدريجية**: تقوم هذه النظرية على افتراض مناقض لما تضمنته نظرية النزع المنفرد السابق ذكرها؛ فهي ترى الحل الناجع في إشتراك كلا الجانبين في وضع خطط وسياسات قادرة على وقف سباق التسلح، ومن ثم تمهيد السبيل أمام التدمير النهائي لجميع الأسلحة وحل التنظيمات العسكرية المرتبطة بها. وتستند في طرحها إلى تخفيض التسلح **Arms reduction**، الذي يتم على مرحلتين؛ نزع السلاح التقليدي ونزع السلاح النووي. وتشتمل كل مرحلة على عدة خطوات، مثل إغلاق القواعد العسكرية، وتخفيض حجم الجيوش، وتدمير بعض الأسلحة البحرية.

وحسب منطق هذه النظرية، فإن المباشرة في تنفيذ مرحلة يجب أن يرتبط بمدى النجاح الذي حققته المرحلة السابقة عليها حتى يمكن تفادي كل المخاطر المحتملة عبر انتهاج مجموعة من إجراءات التفتيش والضمانات الدولية.

1. - Jeffrey A. Larsen, Arms Control: cooperative security in a changing environment, USA, Lynne Ryenner, 2002, p2. [↑](#footnote-ref-2)